كيف للمسؤولين أن يعوا نصيحة الملك عبد الله ؟

عطاء الله مهاجراني

خلال اجتماعه الأخير مع مجلس الوزراء، ركز خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على أربع نقاط مهمة، عندما وجه حديثه إلى أعضاء الحكومة السعودية قائلا: «أطلب من إخواني الوزراء أنكم تؤدون واجبكم بإخلاص وأمانة، وتضعون بين عيونكم ربكم.. ربكم.. ربكم، الذي ما بينكم وبينه أي حجاب، أرجوكم، وأتمنى لكم كل توفيق، وأرجوكم مقابلة شعبكم صغيرهم وكبيرهم كأنه أنا».

لنكن صرحاء مع أنفسنا؛ هناك بعض الأشياء التي يعتقد البعض أنها من السمات الأساسية المرتبطة بالسلطة، من بينها أن وجودك في السلطة يجعلك تعتقد أنك أفضل بكثير من الآخرين، وأن كل شيء تستخدمه، مثل السيارة والمنزل والملابس والطعام... إلى آخره، ينبغي أن يكون أفضل من الأشياء التي يستخدمها طاقم العمل الذي ترأسه.

وهذا ما يجعل الكثيرين في السلطة يعتقدون أنهم بذلك يمتلكون الحق في أن يحكموا الشعب. بمعنى آخر، تحول الحكم من «مهمة» أو «مسؤولية» ملقاة على كاهل من أوكل إليه إدارة شؤون الناس إلى «غنيمة» ينبغي استغلالها قدر الإمكان. غير أن السؤال المهم هو، كيف لنا أن نفرق بين «المهمة» و«المسؤولية»؟ وما المعيار الذي يمكننا أن نعتمد عليه في التعرف على الاختلافات بين المفاهيم الثلاثة؟

هناك كثير من الأمور المتعلقة بتلك القضية. أولها، هناك اختلاف كبير بين «السمع» و«الاستماع». فقد يتحدث إلينا شخص ما، لكننا لا نعير اهتماما لحديثه، وبالتالي لا يمكننا أن نفهم ما يقول لأننا ببساطة منشغلون بالتفكير في قضايا أخرى في الوقت الذي يتحدث إلينا ذلك الشخص. فنحن نعتقد أن ما يشغل بالنا أكثر أهمية من حديث ذلك الشخص، وهذا نتيجة القاعدة التي يستند إليها كثير ممن في السلطة، ألا وهي: «أنت تتحدث إلى نفسك. أنا وزير، أما هو فرجل من عامة الشعب، لذلك لا ينبغي أن أهتم أو أقلق حيال ما يقول!».

في بعض الأحيان، يقول شخص ما يتحدث إلينا: «أصغ إليّ»، ونستخدم هذه العبارة عندما نعتقد أن الشخص الذي نتحدث إليه لا يعير حديثنا الاهتمام الكافي. فربما «يسمع» المرء كلمات من يتحدث إليه، لكنه في حقيقة الأمر اتخذ قرارا داخليا واضحا بعدم «الاستماع» أو «الإصغاء» لذلك الحديث. في خطابه الأخير للشعب الإيراني، قال الشاه: «يا شعب إيران العزيز، لقد سمعت صوت ثورتكم». لكننا جميعا نعلم أنه كان قد فات الأوان حينئذ، وحق عليه المثل القائل: «في الصف ضعت الدين». ولهذا، فقد جاء ذكر واحدة من أفضل صور تكريم الله عز وجل لنبينا محمد «صلى الله عليه وسلم» في القرآن الكريم في سورة «التوبة، الآية 61». حيث يقول الله سبحانه وتعالى: «ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين ورحمة للذين آمنوا منكم والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليم».

تحتوي هذه الآية على كثير من النقاط الممتازة التي ينبغي علينا جميعا، بما في ذلك رجال السلطة، أن نعيها ونضعها نصب أعيننا. أولا، أن «الإصغاء» لآراء الناس جاء ذكره مباشرة بعد الإيمان بالله، وهذا يعني أنه ينبغي أن نرى الإنسان على أنه خليفة الله في الأرض. ثانيا، أن هناك بعدا آخر لقضية «الإصغاء» للناس، هذا البعد هو «الرحمة» التي كانت طريقة تفكير ومنهاج حياة نبينا العظيم «صلى الله عليه وسلم».

الأمر الثاني المرتبط بالفرق بين «المهمة» و«المسؤولية» و«الغنيمة» فيما يتعلق بكون المرء جزءا من السلطة الحاكمة، أن بعض الناس يرسلون خطابات إلى الرئيس أو رئيس الوزراء أو الوزراء أو أي من المسؤولين في الدولة، لكن السؤال: ما الطريقة التي ستُقرأ بها تلك الخطابات؟ والأكثر أهمية من ذلك، من الذي سيرد على تلك الخطابات؟ في اللغة الفارسية، هناك مثل يقول: «لا ترسل خطابك للحكومة، لأنهم لا يقرأون الخطابات، وإذا حدث وقرأوها قلن يفهموا ما جاء فيها». وهذه إشارة واضحة على الفجوة الكبيرة بين الحكومات وشعوبها.

الأمر الثالث هو أنه عندما لا تأخذ الحكومة آراء وخطابات الشعب بعين الاعتبار، فإن ذلك يعني أن الحكومة لا تعتقد أن الحق في حكم الدول يعود أو يعتمد بشكل أساسي على وجود ذلك الشعب. ولهذا فإن قبول آراء الشعوب والعمل على إرضائهم هي الأسس الرئيسة التي يُبنى عليها الأمن والاستقرار في أي بلد. وقد ظهر ذلك جليا في ثورات الربيع العربي، عندما تظاهر الشعب في ليبيا ومصر واليمن وتونس ضد حكوماتهم التي سقطت لأنها لم تستمع إلى شعوبها.

السؤال الأهم الذي يفرض نفسه هو: كيف يتأتى لنا أن نضفي صبغة الشرعية على الحق في حكم الشعوب؟ لكن هذا السؤال يقود إلى سؤال آخر أهم، وهو: ما المنهج الذي سنتبناه؟ وما الطريقة التي سنعتمد عليها في إدارة شؤون الحكم؟ ولنا أن نتأمل الحديث الذي دار بين سيدنا إبراهيم «عليه السلام» والملك «النمرود». اعتقد «النمرود» أنه مركز العالم، واعتقد أيضا أنه مصدر السلطة والشرعية. وعندما قال له سيدنا إبراهيم «عليه السلام»: «ربي الذي يحيي ويميت»، رد «النمرود» قائلا: «أنا أحيي وأميت».

وأود أن ألقي مزيدا من الضوء على تلك الكلمة الغريبة «أنا». عندما نتأمل قصة «النمرود»، نجد أن الأنا قد جرى كسرها أمام الناس وأمام الله أيضا. وقد قيل يوما إن شخصا سأل أبا يزيد البسطامي «من أعلام التصوف في القرن الثالث الهجري» «ما المسافة بيني وبين الجنة؟» فرد أبو يزيد: «خطوة واحدة فقط!». ثم استطرد قائلا: «طأ بقدمك كلمة «أنا»، وسوف تدخل الجنة»! وعلى عكس ذلك، عندما يعتقد شخص ما أنه مركز السلطة وأنه يحتكر الحقيقة، فهو يعيش حينئذ في جحيم، نيران ذلك الجحيم لا تحرق الجلد، بل تحرق القلوب والعقول.

ولهذا يقال دائما إن «جنتك أو جحيمك يعيش داخلك»، فنحن نبني الجنة أو الجحيم من خلال أقوالنا وأفعالنا.

وتحتوي كلمة لملك عبد الله على أربعة عناصر، جميعها متداخلة ومرتبطة ببعضها: «إخلاص وأمانة، عيون، رب، ومقابلة الشعب».

عندما نتحدث عن الإخلاص، فهذا يعني أنه لا مجال لكلمة «أنا»! فكل شيء يعتمد على الله، ولهذا فإن المعنى الحقيقي لـ«الأمانة» لا يتحقق إلا عندما يتحقق الإخلاص. سوف تصبح شخصا «مخلصا» عندما تؤمن بوجود الله، والله موجود في كل مكان، ولا تأخذه سنة ولا نوم. هذه الأمور الثلاثة ينبغي أن تكون الأسس التي يجب أن يبني عليها كل مسؤول أفكاره وحياته.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

اندفاع على طريق الندامة

فهمي هويدي

أحد الأسئلة المهمة التي تثيرها التطورات الأخيرة في مصر هو: كيف يتخذ القرار المصيري في البلد؟. السؤال يستدعيه قرار مجلس الوزراء الأخير باعتبار الإخوان جماعة إرهابية. وما يقلق ويحير فيه ليس فقط مضمونه، وإنما أيضا توقيته وخلفيته، ذلك أن القرار صدر في أعقاب تفجير مديرية أمن الدقهلية في إشارة ضمنية واضحة إلى العلاقة بين الاثنين، في حين أن ذلك لم يثبت بأي دليل حتى الآن. ليس فقط لأن الإخوان أعلنوا استنكارهم له وإدانته، ولكن أيضا لأن جماعة أنصار بيت المقدس أعلنت مسئوليتها عنه. كما تحدثت الصحف المصرية لاحقا عن التعرف على الفاعلين الأساسيين فيه، حتى أشارت إلى الحروف الأولى لأسماء بعضهم. «اليوم السابع تحدثت عن طبيب يدعى ن.ش بقسم التشريح بكلية الطب اعترف بدوره مع ثلاثة آخرين» من ناحية أخرى، فإن التعجل في إصدار قرار بتلك الخطورة يثير أسئلة عدة من قبيل: كيف درس وما هي الجهة التي قامت بالدراسة؟ وهل وضعت في حسبانها تبعاته والنتائج المترتبة عليه. ليس فقط فيما يخص الإخوان، ولا حتى فيما يخص الوطن، وإنما فيما يخص تمكين النظام القائم واستقراره.

يوم الأربعاء الماضي «25 ديسمبر» كتبت قبل سفري إلى الخارج نصا نشر في اليوم التالي قلت فيه إنه حين يشب أي حريق فإن العقلاء والأسوياء يبادرون إلى حصاره وإطفاء ناره، ووحدهم والحمقى والمجانين الذين يدعون إلى تأجيج ناره وتوسيع نطاقه. وتمنيت في ختامه أن تقوم جهات التحقيق والأمن بتعقب الجناة في العمليات الإرهابية لإجهاض مخططاتهم ومحاسبتهم، وأن ينهض الراشدون والعقلاء بدورهم في محاولة إطفاء الحريق الذي شب في مصر، لإنقاذ الوطن مما هو أسوأ.

حين كتبت هذه الكلام كنت مراهنا على وعي الراشدين ولم أكن قد فقدت الأمل في تفعيل ما دعت إليه خريطة الطريق التي أعلنها الفريق عبدالفتاح السيسي في الثالث من شهر يوليو الماضي ونصت على: تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات، كنت لازلت متعلقا بأمل تحقيق تلك المصالحة، رغم إدراكي لشراسة الحملة الإعلامية المسعورة التي ما برحت تقاوم الفكرة، انطلاقا من فكرة شيطنة الآخر واعتباره شرا مطلقا. مع ذلك فقد حاولت إقناع نفسي بالتفرقة بين الشيطنة واللوثة الإعلامية التي تقف وراءها جهات عدة وبين حسابات العقل السياسي الذي يتحرى المصلحة الوطنية العليا. وفي ظل أسوأ الفروض كان يخيل إلي أن عملية الشيطنة قد تعبر عن جناح أو تيار في السلطة، ولكنها ليست مهيمنة على القرار السياسي أو حاكمة له. لكني أعترف بأنني خسرت الرهان، وأنني أفرطت في حسن الظن بكفاءة العقل السياسي الذي يدير المرحلة الراهنة.

لقد أمضيت أربعة أيام خارج مصر، شاركت خلالها في اجتماعات المجلس الاستشاري لتقرير حول العالم العربي في عام 2025 تعده منظمة «الاسكوا» التابعة للأمم المتحدة. وأثناء الاجتماعات فاجأتنا التطورات التي حدثت في مصر، ولأن المشاركين كانوا عشرين شخصا من المثقفين العرب فقد لاحقتني أسئلة الدهشة التي عبر عنها كثيرون. لم يكن ذلك راجعا إلى تعاطفهم مع الإخوان، ولكن لأنهم استغربوا أن الحكومة المصرية اتخذت قرارها قبل أي تحقيق، خصوصا أن آخرين أعلنوا مسئوليتهم عن التفجير.

ازداد الأمر غموضا بالنسبة لي حين عدت إلى القاهرة. ذلك أنني فهمت مما نشرته صحيفة «الشروق» على الأقل أن رئيس الجمهورية المستشار عدلي منصور رفض إصدار قانون باعتبار الإخوان جماعة إرهابية. كما فهمت أن رئيس الوزراء الدكتور حازم الببلاوي كان له رأي آخر في الموضوع، لذلك فإن الذي أعلن القرار كان نائبه الدكتور حسام عيسى، ولمحت في مقال رئيسي تحرير الأهرام عبدالناصر سلامة يوم الجمعة خطاب ضغط وتخويف لبعض الوزراء ممن رفضوا قانون التظاهر وعارضوا دخول رجال الأمن إلى الجامعات ولم يؤيدوا اعتبار الإخوان جماعة إرهابية، وضم إليهم الذين يتواصلون مع الدكتور محمد البرادعي، وقال ان هؤلاء جميعا يقدمون غطاء رسميا للإرهاب.

كانت خلاصة ما خرجت به أن جهة ما فرضت القرار على الجميع رغم التحفظ والتململ أو التمنع، وأن تلك الجهة تملك من النفوذ ما مكنها من أن تحقق مرادها وأن تجعل الجميع يرضخون لما ذهبت إليه، ولم يكن عسيرا عليّ أن أستنتج أن الطرف الذي فرض قراره على الرئاسة ومجلس الوزراء له نفوذه في الوسط الإعلامي، بحيث أصبحت أغلب المنابر الإعلامية تقف في مقدمة المهللين للقرار والداعين إلى مواصلة الحرب لتأكيد الإبادة السياسية الحاصلة. وهي الحرب التي تضامن في إعلانها نفر من السياسيين والقانونيين وقيادات منظمات حقوق الإنسان.. إلى آخر طابور حملة مباخر المرحلة.

إذا صح ذلك التحليل فينبغي ألا نستغرب انتقاد أهم العواصم الغربية للقرار، وإصدار بيان منظمة «هيومان رايتس ووتش» الذي ذكر أن دوافع إصداره سياسية بالدرجة الأولى. في هذا الصدد فإنني لم أفهم إعلان جريدة الأهرام في عدد السبت 12/28 في العنوان الرئيسي لصفحتها الأولى عن أن أمريكا وبريطانيا كشفتا عن الوجه القبيح، لمجرد أن البلدين لم يؤيدا قرار الحكومة المصرية، لكن الذي فهمته من سياق الأحداث وأصدائها ان قطارنا مندفع بأكثر مما ينبغي على طريق الندامة.. وإننا حين نغلق الأفق ونوصد كل أبواب الأمل في الانفراج السلمي، فإننا نبدأ رحلة العد التنازلي في سيناريو الانفجار. لذلك تمنيت أن نطالع صورة وجوهنا جيدا في المرآة قبل أن نتحدث عن قبح وجوه الآخرين.

عن «الشروق» المصرية

خرافة اسمها إسرائيل

جهاد الخازن

اليهود قتلوا السيد المسيح، والتلمود يتحدث عن السيدة مريم بكلام أرفض تكراره ، ولكن عندما وصف الرئيس محمود عباس المسيح بأنه «الرسول الفلسطيني» ، قامت عليه قيامة حكومة إسرائيل الفاشستية ومواقع ليكودية أميركية تؤيد الاحتلال المجرم.

أبو مازن وجّه تحية إلى شعوب العالم بمناسبة عيد الميلاد المجيد ، وقال إنه قبل أكثر من ألفي عام شهدت بيت لحم ميلاد السيد المسيح الرسول الفلسطيني الذي اهتدى به الملايين حول العالم. أبو مازن أضاف: نحن نحتفل بعيد الميلاد المجيد في مدينة بيت لحم في ظل الاحتلال ، لكن عقودا من الممارسات والمحاولات قد تسببت في تغيير معالم فلسطين ، لكنها لم تنجح في تغيير هويتنا... نحن ما زلنا صامدين... أبو مازن أشار إلى غزة تحت الحصار وقال : صلواتنا تتوجه إلى الكنائس والمساجد في القدس التي تذكر العالم أجمع بالهوية العربية لعاصمتنا المحتلة. المسيحيون جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني من مختلف الطوائف. هم جميعاً جزء من الفسيفساء الفنية لفلسطين الحرة ذات السيادة والديموقراطية والتعددية.

أوافق على كل كلمة في رسالة الرئيس الفلسطيني إلى شعوب العالم ، غير أن وزارة الخارجية الإسرائيلية لا توافق ، وردت غاضبة : إن كلمة الرئيس عباس «إعادة كتابة وقحة للتاريخ المسيحي».

إسرائيل اسم آخر للوقاحة. دعونا نراجع تاريخا لا خلاف عليه.

– اليهود قتلوا المسيح.

– رسول الله أعطى عهده لنصارى نجران ، والخليفة عمر له العهدة العمرية لنصارى القدس.

– الاحتلال خنق بيت لحم ، مهد المسيح ، بالمستوطنات والحجّاج الأجانب لا يستطيعون الوصول إليها ، وهم هذه السنة مئات بدل ألوف.

– في مقابل كلام مقذع عن السيد المسيح والسيدة مريم ، في كل أسفار اليهود التي تبعث ولادته ورسالته ، يقول القرآن على لسان المسيح: «والسلام عليّ يوم ولدتُ ويوم أموت ويوم أبعثُ حيا». ويقول عن أمه : «إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين». وأيضاً : «فنفخنا فيها من روحنا وجعلناها وابنها آية للعالمين». ويقول: «وآتينا عيسى بن مريم البينات وأيّدناه بروح القدس».

– المسيح كان يتكلم اللغة الآرامية ، ولم تكن هناك إسرائيل أو لغة عبرية في فلسطين التي كان يحكمها الرومان. وعندنا في لندن أبونا شفيق أبو زيد الذي ساعد في الفيلم «آلام السيد المسيح» للممثل المشهور ميل غيبسون بحكم إجادته الآرامية ، وهي لغة قرى في سورية حتى الآن.

– وزير الخارجية الإسرائيلية هو أفيغدور ليبرمان ، وهذا مهاجر من مولدافا ولد في أيام النظام السوفياتي ، وجاء إلى بلادنا لاجئا ، وكان عمل قبل الوزارة حارس ماخور ، وأراد عملا من مستوى العمل وزيرا لخارجية دولة احتلال وقتل.

– الإسلام جاء في ضوء التاريخ ، والمسيحية سُجّلت خلال سنوات قليلة من رفع المسيح إلى السماء ، أما الدين اليهودي فكُتب بعد 500 سنة إلى ألف سنة من أحداثه المزعومة ، وكل قصصه المشهورة موجودة في خرافات أشورية وكلدانية ويونانية وغيرها.

– هناك الحرم الشريف وفيه المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة. أين جبل الهيكل ؟ هو خرافة. أين الهيكل الأول والثاني ؟ لا أثر لهما إطلاقاً في الحرم الشريف ، لا فوق الأرض أو تحتها.

كل ما سبق معلومات صحيحة ، وقد كان تاريخ الشرق الأوسط القديم جزءاً من دراستي في الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة جورجتاون في واشنطن ، فأنقل ما علمني أكاديميون عالميون.

أنصار إسرائيل يختارون للرد تحويل الأنظار إلى قضايا أخرى ، فأقرأ حملات لهم على الرئيس عباس ، واتهام الجهاديين الإسلاميين بأنهم «يريدون طرد المسيحيين من البلدان الإسلامية»، أو «عيد الميلاد، رعب إسلامي».

كله محفوظ عندي لمن يريد المادة الأصلية، فلا أقول سوى إن السيد المسيح وأمه منا ولنا ، وإن الوطن كله وطننا ، وإن إسرائيل خرافة توراتية أخرى لا أصل لها في بلادنا.

عن «الحياة» اللندنية

هل تمثل القوى المتصارعة في سوريا مطالب الشعب؟

سلامة كيلة

تبدو الأمور مشوشة في الثورة السورية الآن، بعد أن تداخلت التناقضات الداخلية مع التدخلات الإقليمية والدولية، فضاعت «روح» الثورة وتشوشت مطالبها. فما هي أهداف الثورة؟ أو ما هي الأسباب التي فرضت على قطاع كبير من الشعب أن يتمرّد؟ وهل ما زالت تحكم مسار الثورة؟ وكيف وصلنا إلى الوضع المشوش القائم الآن؟

ربما ليس من السهل سرد الظروف التي أوجدت هذا الوضع المشوش، والذي جعل كل ما هو ضروري الآن هو وقف القتل، والتدمير والعنف، وإعادة الحياة لقطاع كبير بات يعيش حالة التشرد أو العجز عن العمل بعد موت الحياة الاقتصادية، وبالتالي الوصول إلى متنفس فقط.

فقد كانت الثورة السورية «مفصل تعقيدات العالم»، أو هكذا بدت، الأمر الذي فرض كل التدخلات التي جرت، لا من أجل إسقاط النظام كما طالب الشعب، ولا من أجل الحرية والديمقراطية كما يطالب البعض، ولا كذلك من أجل إخراج سوريا من «حلف المقاومة والممانعة» «كما يسمى من قبل الطائفيين، الحلف الشيعي»، بل إن هدفها الجوهري هو سحق الثورة بعد أن امتدّ لهيب الثورات من تونس إلى مصر، ومن ثم البحرين واليمن وليبيا، إلى سوريا، مع حراك كبير في المغرب والجزائر والأردن والعراق.

وهو الوضع الذي دفع نحو تحويل الثورة إلى صراعات «طائفية» كما أرادت كل الأطراف تلك، و«عصابات مسلحة» كما أرادت السلطة، وإلى تشريد أكثر من ثلث الشعب، وقتل مئات الآلاف، واعتقال أكثر من ذلك. ولكن أيضا إلى الدفع نحو إفشال الثورة، أو الشعور بالحاجة إلى متنفس فقط.

لم يكن «المنظور الأصولي» محركا في الثورة السورية، ولم يكن متواجدا في فاعليات الثورة أصلا. فقد كان السبب الذي حرّك قطاعا من الشباب الذي تحمّس لما جرى في تونس ومصر واليمن والبحرين وليبيا، هو الشعور بالحاجة إلى الحرية، حيث واجه شعار السلطة «الله، سوريا، بشار وبس» بشعار «الله، سوريا، حرية وبس»، أي وضع الحرية مقابل بشار ممثل سلطة استبدادية شمولية حكمت عقودا، وسحقت شموليته كل أحلام ومطامح الشباب، وخصوصا الفئات الوسطى التي تحرّكت من أجل الحرية.

الحرية السياسية والتحرر الاجتماعي هما أساس حراك هؤلاء، ومطلبهم من نشاطهم الذي تحوّل من دعم الثورات الأخرى إلى تحريك الثورة في سوريا.

وهي النخب التي تريد الدولة المدنية الديمقراطية، وقاتلت من أجلها في الأشهر الأولى من الثورة بجرأة وقوة، ولكن عنف السلطة كان هائلا من أجل سحقها، ولهذا تراجع دورها فيما بعد. كما كانت تمتلك أوهام الانتصار السريع لهذا «تعبت» بعد أشهر من ثورة لم يكن يبدو أنها قريبة الانتصار.

هذا الحراك محدود لكن المنتشر لاقى احتقانا كان يختمر منذ زمن، حيث انهار الريف بعد انتصار «البيرلة»، وأصبحت قطاعات فلاحية كبيرة تعيش حالة الفقر، وأيضا أفضى احتكار الثروة إلى تعميم الفقر في المدن، حتى الفئات الوسطى تعرضت للإفقار، وكذلك فئات تجارية في المدن «المهمشة».

بالتالي كانت مواجهة الاستبداد هي مستوى في الصراع ضد السلطة، لكن كانت مظاهر البطالة والفقر هي التي حرّكت الأعداد الغفيرة.

وبهذا فإن هذه الصورة تفرض أن نعي بأن المطالب، بغض النظر عن الشعارات التي رفعت، ودون أن نناقش كيف رفعت، تتعلق بالنمط الاقتصادي كما تتعلق بالنظام السياسي، أي تغيير كلية النظام السياسي الاقتصادي، ففي ذلك وحده يمكن حل مشكلات البطالة والفقر وانهيار التعليم والصحة، وانطلاقا منه يمكن بناء دولة علمانية ديمقراطية، دولة الحريات. في ذلك ملخص للبديل الذي كانت مشكلات الشعب تفرض تحقيقه، وما زال تحقيقه هو الذي يعلن انتصار الثورة.

لكن ذلك يحتاج إلى القوى السياسية، لأنه بالضبط من مهمة السياسة، من ثم هل تحمل القوى القائمة الآن حلا لمشكلات الشعب؟ هل تحمل المعارضة، الداخلية والخارجية، حلا؟ هل رؤيتها تتضمن تحقيق مطالب الشعب بالتالي؟ ربما أجبنا عديد المرات عن هذا الأمر، الآن نواجه بقوى أخرى هي القوى الأصولية، داعش «الدولة الإسلامية في العراق والشام» وجبهة النصرة والجبهة الإسلامية.

وكما أوضحنا فالأمر لا يتعلق، بالأساس، بتغيير شخص أو بإنهاء حكم عائلة، لأن المشكلات التي عانى منها الشعب والتي فرضت ثورته لا تتعلق بالأفراد بما هم أفراد بل بالنمط الاقتصادي السياسي الذي فرضوه خدمة لمصالحهم. وبالتالي هل القوى الأصولية تلك تحمل حلولا لمشكلات الشعب؟ هذا الأمر يفرض أن ندقق في تكوين هذه القوى، في التكوين المعرفي الذي يحكمهم، ومن ثم فيما يطرحون كحل. هو «الدولة الإسلامية» بكل هذه العمومية.

الإخوان المسلمون رفعوا شعار «الإسلام هو الحل» وحكموا في مصر وتونس مكرسين التكوين الاقتصادي القائم، وقاموا بإحلال «رجال أعمال» جدد محل «رجال أعمال» النظام القديم، وأكدوا على السياسة الليبرالية ذاتها، وعلى الاعتماد على الاقتراض كما كان في النظام السابق. وفي هذا الإطار لا حل لمشكلات الشعب في رؤية هذا التيار.

لكن مع قوى مثل داعش والنصرة وجيش الإسلام، التي تمثل قوى سلفية تعتمد المذهب الوهابي المتشدد، سنكون في وضع أسوأ، لأنه ليس لهذه القوى من قاعدة اجتماعية، بل إنها تضم «مهمشين» ومفقرين، محدودي الثقافة والمعرفة، حتى في الدين ذاته، يتبعون أمراء ثقافتهم الدينية ضحلة. وكل الزاد المعرفي هو زاد «أخلاقي» و«ديني»، يتعلق بفرض اتباع التزام شكلي جدا بالطقوس الدينية، وفرض ما يعتبرونه محرمات، وهي تتعلق بالشأن الشخصي بالأساس.

لهذا فإن «البديل» الذي يطرحونه هو بديل فقير، لا يطال الاقتصاد والإدارة والسياسة، لأنه يقوم على أساس فقهي مختزل وفقير، ومحصور في مسائل قليلة قيمية في الغالب. وهو يجرّد كل تاريخ الإسلام، وكل التطور الذي حدث فيه، في مستخلصات تبلورت في مرحلة انهيار الدولة العباسية، وعادت إلى ما يقارب البداوة. وهي بالتالي تلخص الإسلام بتطبيق حدود يقال إنها «شرعية».

وهذه المستخلصات معادية للثقافة والفكر والعلم، وتعتبر الوضع الانهياري هو المثال. من هذا المنظور تسعى لتدمير كل ما جاءت به الحداثة، أو حصل خلال القرون التالية للقرون الوسطى تلك.

ولقد وجدنا أنها ترفض المدارس الحديثة مثلا لمصلحة العودة إلى الكتاتيب، واعتبار هذا الفهم المفقر للدين هو كل شيء.

إن «البديل» هنا هو بديل تدميري، لا يحمل حلولا للمشكلات المجتمعية إلا عبر التدمير، وإعادة المجتمع إلى مجموعات «بدائية» لا تعرف الثقافة والعلم والحضارة، وليس من نشاط اقتصادي سوى التهريب والنهب و«السلبطة»، وفي وضع يعيد عصر الحريم.

فما يبدو واضحا من «تنظيرات منظري» السلفية، والممارسات التي مورست في أفغانستان والعراق والشمال السوري يوضح أن البديل هو عودة إلى عصور الانهيار والتفكك والهامشية، هو استعادة تلك العصور بقيمها ومفاهيمها ومنطقها، و«اقتصادها».

وهذا مشروع يتناقض مع الواقع القائم، لأنه يفرض إعادة الشعب إلى مراحل متخلفة جدا، وهو واضح من الفئات التي تحمل هذا المشروع، وهي فئات مهمشة بكل المعاني الاقتصادية والثقافية والحضارية والقيمية، وتعاني من أزمة «احتقان جنسي».

من هذا المنظور، فإن هذا «البديل» هو بديل تفكيكي، ومدمر لبنية الدولة والمجتمع. فهو لا يحمل مشروعا اقتصاديا بل يدمر الاقتصاد القائم لمصلحة التهريب والنهب، وهو يقسّم المجتمع طائفيا، ويفرض الحد على «الأقليات الدينية» والأديان الأخرى من منظور أن ليس من دين سوى الإسلام، ويعيد النساء حريما مهمتهن الجنس والولادة، ويفرض تفسيرا أحاديا ضيقا في إطار الإسلام السني يجعله في تناقض مع الشعب ذاته.

ومن ثم باتت تصوّر الأمور أننا بتنا إزاء خيارين: النظام الحالي أو هذه المجموعات الأصولية. هذه الوضعية نتجت عن جهد كبير قامت به السلطة لكي توجد ونقوي هذه المجموعات، وجهد كبير «مشكور» من العديد من أطراف المعارضة التي توهمت أن هذه القوى زحفت لكي تسقط السلطة لمصلحتها هي، أو تمركز همها في سحق «آل الأسد» «فهي ثورة ضد بشار الأسد حسب موقع إخواني».

لكن لا هذه ولا تلك تحمل حلولا لمشكلات الشعب التي أشرنا إليها قبلا، ومن ثم فإن صراع الشعب بات في الاتجاهين، أي ضد السلطة القائمة وضد الأصولية التي باتت معركتها مع الشعب أيضا وليست مع السلطة.

الشعب يريد الحرية والديمقراطية، كما يريد اقتصادا يحل مشكلات البطالة العالية والفقر الشديد، ويعيد بناء التعليم بشك حداثي علمي، ويؤسس لدولة علمانية ديمقراطية تخدم مصالحه، هذا هو جوهر الأمر، وكل «بدائل» لا تتناول ذلك ستسقط.

وانطلاقا من ذلك، يقف الشعب ضد السلطة كما ضد كل هذه القوى التي تحمل بديلا ماضويا مدمرا، وأيضا ضد البديل الليبرالي الذي تطرحه معظم أطياف المعارضة، بالضبط لأن البرلة هي التي أدت إلى كل تلك المشكلات المجتمعية وفرضت الثورة. وهذه المطالب هي «روح» الثورة التي سوف تبقيها مستمرة إلى أن تتحقق.

عن «الجزيرة نت»